روسيا تنفي وقوع اشتباكات بين قوات الأسد والجيش التركي

واشنطن: الحكومة السورية «تهاب» اللجنة الدستورية

الموفد الأمريكي الخاص لسوريا جيمس جيفري

عناصر من قوات الجيش السوري

عواصم – «وكالات»: أعلن مندوب أمريكي الجمعة، أن الحكومة السورية «تهاب» اللجنة الدستورية التي كلفتها الأمم المتحدة مراجعة الدستور وتستعد لإفشال مهمتها التي ستبدأ الأسبوع المقبل في جنيف.

وبعد مشاورات لأشهر طويلة نجحت الأمم المتحدة في تشكيل اللجنة التي تضم 150 عضواً ممثلاً بالتساوي لنظام دمشق والمعارضة والمجتمع المدني السوري.

وعلى اللجنة مراجعة الدستور وإفساح المجال لانتخابات لإنهاء الحرب التي أوقعت أكثر من 370 ألف قتيل منذ 2011.

لكن الحكومة السورية ترفض صياغة دستور جديد.

وخلال زيارة لجنيف تحسباً لأول اجتماع للجنة، أعلن الموفد الأمريكي الخاص لسوريا جيمس جيفري للصحافيين أن نظام بشار الأسد يسعى لإفشال العملية.

وقال: «حجم الجهود التي بذلتها الحكومة السورية لمنع عقد الاجتماع مؤشر جيد بالنسبة لنا بأن الحكومة تخشى من أن اللجنة، وبالدفع السياسي الذي ستعطيه، ستقوض رغبتها في تحقيق انتصار عسكري شامل».

وأضاف: «نعلم بالتدابير التي يحاولون اتخاذها لجعلها غير فعالة قدر الامكان».

وموفد الأمم المتحدة إلى سوريا غير بيدرسن هو من يقف وراء الاجتماع الذي سيبدأ في 30 من الشهر الحالي.

ومتحدثاً عن «فرصة تاريخية» ذكر الخميس بـ«أنها المرة الأولى» منذ اندلاع النزاع قبل 8 سنوات ونصف التي «اتفق» فيها النظام والمعارضة أقله للاجتماع.

من ناحية أخرى نفت وزارة الدفاع الروسية الجمعة، ما تردد في بعض وسائل الإعلام عن وقوع اشتباكات في محافظة الحسكة السورية بين القوات الحكومية وقوات تابعة لتركيا.

وقال «المركز الروسي للمصالحة» في سوريا، في بيان أمس الجمعة، «تقارير بعض وسائل الإعلام عن تفاقم الوضع واشتباكات بين القوات الحكومية وتشكيلات تابعة لتركيا في منطقة تل-تمر بمحافظة الحسكة ليست صحيحة». وفقاً لما ذكرته وكالة الأنباء «سبوتنيك».

يذكر أنه قد وقع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، ونظيره التركي رجب طيب اردوغان، يوم الثلاثاء الماضي، مذكرة تفاهم من 10 نقاط عقب 6 ساعات من المفاوضات، حيث عبر بوتين عن رضاه واصفاً المفاوضات بأنها «مهمة جداً إن لم تكن بالغة الأهمية لإنهاء وضع متوتر جداً على الحدود السورية التركية».

وبموجب الاتفاق الشرطة العسكرية الروسية ستشرع مع قوات حرس الحدود السورية، بتسهيل إخراج وحدات حماية الشعب الكردية إلى عمق 30 كيلومتراً داخل الأراضي السورية، وينبغي الانتهاء من ذلك خلال 150 ساعة.

من جهة أخرى اندلعت اشتباكات عنيفة بمختلف أنواع الأسلحة بين عناصر من تنظيم داعش من جهة وقوات النظام السوري من جهة أخرى أمس الجمعة، في «بادية السخنة» بريف حمص الشرقي، وسط معلومات مؤكدة عن وقوع قتلى وجرحى من كلا الطرفين.

وكان «المرصد السوري» أكد في 9 أكتوبر، أن عمليات تنظيم داعش لا تزال مستمرة في البادية السورية، في إطار نشاطه المتصاعد ضد قوات النظام والميليشيات الموالية لها من جنسيات سورية وغير سورية.

قتلى في اشتباكات بين النظام و«داعش» بريف حمص الشرقي

وفي سياق هذا، رصد المرصد هجوم نفذه عناصر التنظيم على مواقع ورتل تابع لقوات النظام شمال مدينة السخنة في بادية حمص، حيث جرت اشتباكات عنيفة بين الطرفين، نصب خلالها التنظيم كمائن وفجر عبوات والغام بالرتل، كما شارك طيران النظام الحربي بصد الهجوم.

وأكد المرصد وقوع خسائر بشرية جراء الاشتباكات والكمائن والقصف، حيث قتل ما لا يقل عن 12 عنصراً من قوات النظام والفصائل الموالية لها، كما قتل 3 من عناصر تنظيم داعش.

من جانب آخر بدأ الجيش السوري الجمعة عملية انتشار واسعة في ريف محافظة الحسكة الشمالي والغربي، لحماية الشعب ومواجهة الهجوم التركي.

وقال مصدر مقرب من القوات الحكومية السورية لوكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) «انطلقت قوات من الجيش السوري من أحد مقراتها العسكرية في مدينة القامشلي باتجاه بلدة تل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي وصولاً إلى أطراف مدينة رأس العين».

وأكد المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن هويته، لـ (د.ب.أ) أن «انتشار الجيش السوري سوف يكون مواجهاً للنقاط التي يتمركز بها الجيش التركي المحتل والفصائل الموالية له، دون الاحتكاك معه وفق ضمانات روسية بعد الاصطدام، وسوف تكون بمسافة لا تزيد كيلومترين عن الحدود السورية التركية».

وتستعد وحدات الجيش السوري للانتشار في أرياف محافظة الحسكة الشمالي الغربي، وفي أرياف الرقة الشمالية وريف حلب الشمالي الشرقي بعد أن دخلت مدينة منبج وعين العرب في أقصى الريف الشمالي الشرقي من محافظة حلب وبلدات عين عيسى والطبقة ومطارها العسكري في ريف الرقة الشمالي، وفق وكالة سوريا للأنباء (سانا).

وبدأت القوات التركية هجوماً عسكرياً في 9 أكتوبر على شمال سوريا، وسط انتقادات ومخاوف دولية من أن يتسبب الاعتداء في إعادة إحياء تنظيم داعش الإرهابي الذي دُحر مطلع العام الجاري على يد قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي.

وفي السابع عشر من الشهر الجاري أعلن مايك بنس نائب الرئيس الأمريكي أنه تم التوصل إلى اتفاق بين واشنطن وأنقرة لوقف إطلاق نار مؤقت في شمال شرقي سوريا، وإيجاد حل مناسب للمنطقة الآمنة.

ويقضي الاتفاق بين موسكو وأنقرة بانسحاب قوات سوريا الديمقراطية لنحو 30 كيلومتراً عن طول الحدود التركية البالغ 440 كيلومتراً.

ينص الاتفاق على أن تقوم الشرطة العسكرية الروسية وقوات حرس الحدود السورية بـ«تسهيل انسحاب» عناصر وحدات حماية الشعب الكردية وأسلحتهم من منطقة تمتد حتى عمق 30 كلم على الحدود بين سوريا وتركيا.

توقيف 7 أشخاص خططوا لأعمال «إرهابية» في المغرب

قوات الأمن المغربية

الرباط – «وكالات»: أوقفت الشرطة المغربية الجمعة سبعة أشخاص يُشتبه في تخطيطهم لأعمال إرهابية «نوعية» باسم تنظيم داعش، في عملية أسفرت أيضا عن حجز أسلحة وذخائر، بحسب ما أفاد متحدث باسم الشرطة المغربية.

ولاحقا، أوضحت وزارة الداخلية في بيان أنّ أفراد الخلية «كانوا بصدد التحضير لتنفيذ سلسلة عمليات إرهابية في المستقبل القريب، بتنسيق مع عناصر أجنبية لداعش بغية ضرب بنى تحتية حساسة ومواقع حيوية».

وأضافت إنّ من يُشتبه في أنه قائد الخلية كان «على اتصال بخبير متفجرات ناشط في صفوف» تنظيم داعش.

واستهدفت العملية التي نفذتها قوات خاصة من المكتب المركزي للأبحاث القضائية (وحدة لمكافحة الإرهاب)، أماكن عدة في طماريس بضاحية الدار البيضاء، وفي مدينتي شفشاون ووزان بشمال البلاد.

وكشفت عملية دهم منزل استأجرهُ أحد المشتبه بهم في وزان، أسلحة ومعدات تخييم ومعدات خاصة بالمرتفعات الجبلية.

ويبدو أنّ المجموعة كانت تخطط للتوجّه إلى «قاعدة خلفية» في المرتفعات الجبلية، بحسب بيان الوزارة.

وكان المتحدّث باسم الشرطة المغربية أوضح في وقت سابق أنّ المشتبه بهم أوقفوا داخل فيلا في بلدة طماريس الساحلية قرب الدار البيضاء (غرب)، مشيرا إلى حجز أدوات غطس وأقنعة وحقائب تحوي مواد مشبوهة، إضافةً إلى نصّ بيعلنون فيه بيعتهم للتنظيم المتطرّف.

وتواصل شرطة مكافحة الإرهاب المغربية عمليات تفتيش مخابئ أخرى في إطار هذه العملية بمدينتي شفشاون ووزان، بحسب المصدر نفسه.

وكان حكم في يوليو الماضي بالإعدام على ثلاثة مغاربة اعترفوا باغتيال سائحتين في ديسمبر 2018 في جبال الأطلس الكبير (جنوب).

وكان الثلاثة أعضاء في مجموعة إسلامية متطرّفة ويجتمعون منذ سنوات في مراكش ولم يتمّ رصدهم قبل فعلتهم، كما حكم على 21 آخرين في المجموعة بأحكام سجن بعضها لمدى الحياة.

وطلب الادّعاء العام الأربعاء أمام الاستئناف تأييد كل هذه الأحكام الابتدائية، مع تنفيذ أحكام الإعدام في حق القتلة الثلاثة وتحويل عقوبة متهم رابع من المؤبّد إلى الإعدام.

وينتظر أن تختتم محاكمتهم أمام الاستئناف الأسبوع المقبل.

وكان القتلة الثلاثة ومرافقهم الرابع ظهروا في تسجيل بثّ بعد الجريمة يعلنون فيه مبايعتهم زعيم تنظيم داعش أبو بكر البغدادي.

ولم يُعلن التنظيم مسؤوليّته عن الجريمة.

ويقول المحققون إنّ المجرمين استوحوا العملية من إيديولوجيا تنظيم داعش بدون أن يتواصلوا مع كوادر الجماعة المتطرّفة في الأراضي التي كانت تسيطر عليها بالعراق وسوريا.

إعلان حظر التجول في 7 محافظات

العراق: مقتل 40 متظاهراً وإصابة نحو 2500

احتجاجات في العراق

بغداد – «وكالات»: شهدت المدن العراقية أمس السبت، استقراراً بعد مواجهات ليلية دامية بين رجال الأمن والمتظاهرين أدت إلى مقتل نحو 40 متظاهراً وإصابة نحو 2500 آخرين على خلفية مظاهرات احتجاجية رافقتها عمليات حرق مبان حكومية ومقار الأحزاب الشيعية الكبرى.

وقال شهود عيان أمس، إن حركة السيارات وتنقل المواطنين بدأت طبيعية صباح اليوم السبت، في بغداد بعد أن اتخذ المتظاهرون في بغداد جانباً من ساحة التحرير وقاموا بنصب خيام وسرادق للاعتصام.

وحسب الشهود، تقلصت أعداد المتظاهرين في بغداد بعد انسحاب مجموعات كبيرة منهم، لكن الآلاف مازالوا متواجدين بعد أن نصبوا سرادق للاعتصام في ساحة التحرير.

وعززت قوات حفظ النظام الإجراءات الأمنية التي تمثلت بإغلاق جسر الجمهورية بالكامل، وإقامة حواجز اسمنتية وأسلاك شائكة حول الطرق المؤدية إلى مداخل المنطقة الخضراء التي تضم المباني الحكومية ومقار عدد من السفارات الأجنبية.

وقتل عشرة متظاهرين بالرصاص الحي في مدينتي الناصرية والعمارة بجنوب العراق، خلال محاولة اقتحام مقر لعصائب أهل الحق، أبرز فصائل قوات الحشد الشعبي، بحسب مصادر أمنية وطبية.

وقتل متظاهران آخران خلال إضرام النيران في مقر لأحد الأحزاب في السماوة بجنوب البلاد أيضا.

وخلال النهار، قتل متظاهران بعد إصابتهما بقنابل مسيلة للدموع في الوجه في بغداد.

وذكرت المفوضية العراقية لحقوق الإنسان والمرصد السوري عن ارتفاع هذه الحصيلة إلى 21 قتيلاً وأكثر من 1700 جريح.

وأضرم متظاهرون النار بمبنيي محافظتي ذي قار والديوانية، وأحرقوا أكثر من 10 مقار لأحزاب سياسية في جنوب البلاد، بحسب مصادر أمنية.

وهذه هي المرة الأولى التي يسجل فيها استخدام للرصاص الحي منذ مساء الخميس، حيث استؤنفت الاحتجاجات المطلبية التي أسفرت مطلع الشهر الحالي عن مقتل 157 شخصاً، غالبيتهم بالرصاص الحي.

وصدت القوات الأمنية بوابل من القنابل المسيلة للدموع الجمعة آلاف المتظاهرين المحتشدين في وسط بغداد.

ووُضعت جميع القوات الأمنية في حالة تأهب منذ مساء الخميس من قبل حكومة عادل عبد المهدي التي أكملت الجمعة عامها الأول في الحكم.

واستخدمت قوات مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع في محاولة لصد تقدم المتظاهرين وإبعادهم عن المنطقة الخضراء، التي تضم مقار حكومية ودبلوماسية، خصوصاً سفارة الولايات المتحدة، بحسب ما أفاد مراسلون من وكالة فرانس برس في المكان.

وبالتالي، عاد المتظاهرون إلى ساحة التحرير الرمزية، التي يفصلها عن المنطقة الخضراء جسر الجمهورية.

جاء ذلك بعدما دعا ممثل آية الله علي السيستاني، أعلى مرجعية شيعية في العراق، في خطبة الجمعة الى «ضبط النفس» لتجنب «الفوضى».

وأضاف أن تأكيد المرجعية الدينية على ضرورة أن تكون الاحتجاجات سلمية خالية من العنف ينطلق «من حرصها البالغ على مستقبل هذا البلد» و«يخشى معها من أن يتزلق بالعنف والعنف المقابل إلى الفوضى والخراب، ويفسح ذلك المجال لمزيد من التدخل الخارجي، ويصبح ساحة لتصفية الحسابات بين بعض القوى الدولية والإقليمية».

وكانت القوات الأمنية فرقت بخراطيم المياه ليل الخميس الجمعة متظاهرين عند مدخل المنطقة الخضراء.

وكان هتاف المتظاهرين موحداً «كلهم حرامية»، داعين إلى إسقاط الحكومة، في بلد غني بالنفط لكنه يعاني نقصاً مزمناً في الكهرباء ومياه الشرب.

وجاءت عملية التفريق تلك قبل ساعات من التعبئة المرتقبة لأنصار الزعيم الشيعي مقتدى الصدر الذي وضع كل ثقله في ميزان الحركة الاحتجاجية.

والصدر الذي كان في طليعة الاحتجاجات من أجل مكافحة الفساد، دعا أنصاره إلى التظاهر، كما طلب من فصائل «سرايا السلام» المسلحة التي ينزعمها الإستعداد «لحماية المتظاهرين»، ما أثار مخاوف من حصول مزيد من أعمال العنف.

وكان يتوقع أن تشهد رقعة التظاهرات الجمعة، لينضمّ إليها في فترة بعد الظهر أنصار الصدر الذي يدعم تحالف «سائرون» البرلماني الفائز في الانتخابات التشريعية في مايو (أيار) 2018.

ودعا الصدر في وقت سابق إلى استقالة الحكومة وإجراء انتخابات مبكرة في البلد ذي الغالبية الشيعية.

واقتحم أنصار الصدر المنطقة الخضراء في 2016 ودخلوا البرلمان ومكتب رئيس الوزراء.

وفي استعراض واضح للقوة، كانت فصائل «سرايا السلام» قد خرجت في وقت سابق في مسيرات مسلحة في معقلها في مدينة الصدر، وليل الخميس الجمعة، وجّه رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي خطاباً إلى الأمة دافع فيه عن إنجازاته، واتهم أسلافه بأنهم سلموه دولة ذات اقتصاد مستنزف وأمن هش، كما انتقد الصدر من دون أن يُسمّيه.

وكانت الحكومة العراقيّة أصدرت في 6 أكتوبر الجاري سلسلة قرارات «هامّة»، خلال جلسة استثنائيّة عقدت برئاسة عبد المهدي، تضمّنت حزمة إصلاحات من أجل تهدئة غضب المتظاهرين.

وتصاعدت منذ أيام الدعوات إلى التظاهر الجمعة الذي يصادف الذكرى السنوية الأولى لتولي حكومة عبد المهدي مهماتها، وانتهاء مهلة الأسبوعين التي منحتها المرجعية الدينية الشيعية الأعلى في البلاد للسلطات، للاستجابة إلى مطالب المحتجين.

ويشير خبراء إلى أن عدم اعتماد إصلاحات جذرية يطالب بها العراقيون بعد أربعة عقود من الحرب في بلد يحتل المرتبة 12 في لائحة البلدان الأكثر فساداً في العالم، ليس إلا تأجيلاً للمشكلة.

من ناحية أخرى قررت السلطات العراقية، مساء الجمعة، إعلان فرض حظر التجول في عدد من المحافظات الجنوبية، التي تشهد احتجاجات شعبية كبيرة.

وحسب قناة «السومرية نيوز»، شمل إعلان حظر التجول محافظات الديوانية وبابل والمثنى والبصرة وواسط وذي قار وميسان.

وخوّل القائد العام للقوات المسلحة العراقية عادل عبد المهدي، الجمعة، المحافظين سلطة فرض حظر التجوال في محافظاتهم، سواء جزئياً أو كلياً.

وأفادت وكالة الأنباء العراقية «واع» أن مجلس النواب يخصص جلسته، السبت، لمناقشة مطالب المتظاهرين وقرارات مجلس الوزراء الإصلاحية.

وقرر مجلس القضاء بالعراق أن «أي اعتداء بالأسلحة النارية على دوائر عسكرية أو أمنية يعد جريمة يعاقب عليها القانون بالإعدام».

وشدد أن «أي هدم أو اتلاف أو أضرار عن عمد في مبان أو املاك عامة أو مصالح حكومية يعد من الأفعال الإرهابية».